بيان صحفي

مصر تسهّل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 بفضل مجموعة أدوات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المدمجة للتخطيط والتقييم

القاهرة ، 10 فبراير (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، من 2 إلى 5 فبراير 2020، ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول أداة التخطيط والتقييم المدمجة (*Integrated Planning and Reporting Toolkit*)، بالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية. أداة التخطيط والتقييم المدمجة هي تطبيق على شبكة الإنترنت تموله اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويهدف إلى تلبية حاجة البلدان الأفريقية إلى إدماج كل من أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030) وأجندة 2063 لتنمية أفريقيا، في خططها التنموية الوطنية.

في هذا الصدد، صرحت هويدا بركات، مسؤولة وحدة التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية قائلةً: "بفضل أداة التخطيط والتقييم المدمجة، من الممكن تسهيل المواءمة بين الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة في مصر وأجندة الأمم المتحدة لعام 2030 وكذلك أجندة 2063 الأفريقية، على مستويات ثلاثة: الغايات، الأهداف والمؤشرات. وبالتالي، فإنها تتيح لنا القيام بالتتبع، ومعاينة أداء مصر في إطار الأجندات الثلاث، وإجراء مقارنات مع بلدان أخرى. إنه أيضًا برنامج ديناميكي يلبي احتياجات المستخدمين".

وقال أحمد العوا، مسؤول الوحدة الاستشارية الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،"لقد كانت هذه الورشة فرصة لتقديم أداة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتخطيط والتقييم المدمجة إلى المسؤولين المكلفين بالتخطيط في مصر، باعتبارها أداة تلبي حاجة البلدان الأفريقية إلى اعتماد ودمج كل من برنامج التنمية المستدامة في أفق عام 2030 وأجندة 2063 في خططها التنموية الوطنية".

ووفقًا للسيد العوا، ستدعم أداة التخطيط والتقييم عمل مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أجندة 2030 وأجندة 2063 الذي يقوم به المسؤولون عن التخطيط، وتيسر متابعتها في تقارير التقدم المحرز من جانب مصر للتحقيق المتناسق لأهداف وغايات ومؤشرات خططها التنمية الوطنية وأجندتَي التنمية.

تستند أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، إلى 17 من أهداف التنمية المستدامة التي تجمع 169 هدفًا و232 مؤشرًا تغطي مجالات متنوعة مثل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حماية البيئة.

وبيّن مولا هونيغناو أسمار، الإحصائي باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قائلاً: "حتى عام 2019، كان لدى 8 بلدان أفريقية فقط (أوغندا، تنزانيا، توغو، جنوب أفريقيا، غانا، مصر، ملاوي والنيجر) 140 مؤشراً أو أكثر، من إجمالي 232 مؤشراً من أهداف التنمية المستدامة".

تحدد أجندة 2063 التي أطلقت في عام 2013 عدة مراحل لكي تحقق المنطقة بحلول عام 2063 رؤيتها "لأفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يديرها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية".

باستخدام أداة التخطيط والتقييم المدمجة، ستكون مصر قادرة على تسهيل تقييمها للتقدم المحرز سواء في تنفيذ كل من أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063. "إن أهداف وغايات ومؤشرات الأجندتين مدمجة في البرنامج، يمكن المستخدمين من تقييم مستوى التوافق بصريًا وبنقرة واحدة. وتتضمن الأداة أيضًا لوحات معلومات مدمجة تتيح عرض معلومات موجزة عن توافق البلدان والأداء في تنفيذ الأهداف والغايات الوطنية طبقاً لأجندة 2030 وأجندة 2063 "، بحسب بول مبوگا، الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وأضافت السيدة بركات قائلةً: "إن حقيقة أن أداة التخطيط والتقييم المدمجة ستدعم التتبع والتقييم على المستوى دون الوطني ببيانات مصنفة أمر مثير للإعجاب وسيسهل إجراء المزيد من التحليلات المتعمقة. علاوة على ذلك، فإن وظيفة التنبؤ بالأداء الوطني مثيرة للاهتمام ومفيدة للغاية بما إنها ستسهل تحديد مجالات العمل ذات الأولوية على المستوى الوطني ".

من الجدير بالذكر ان ثماني عشرة دولة أفريقية استفادت من تدريب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أداة التخطيط والتقييم المدمجة منذ عام 2019. وفي الأشهر المقبلة، سيتم تغطية بلدان أخرى بما في ذلك تونس والسنغال والسودان وكوت ديفوار والمغرب وموريتانيا.